16 ديسمْبر 2023

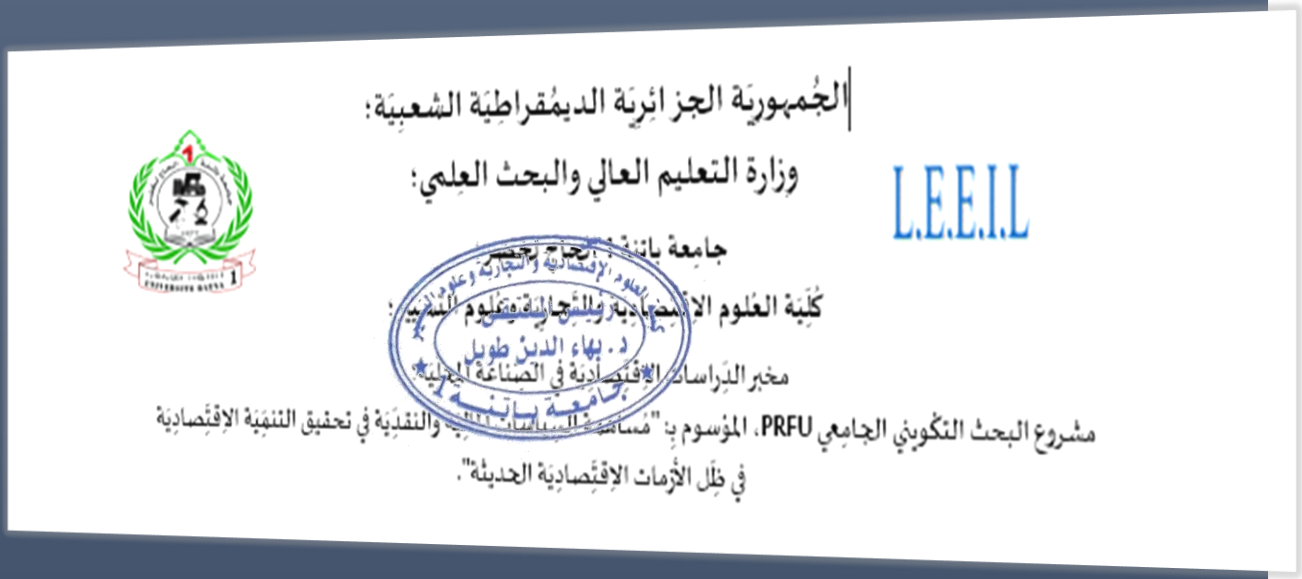
الجُمهورية الجزائرية الديمُقراطية الشعبية:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

L.E.E.I.L

جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير:

د. بهاء الدين طويل

مخبر الدراسات الاقتصادية في الصناعة المالية:

مشروع البحث التكويني الجامعي PRFU، المؤسوم بـ: "مساهمة السياسات المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الأزمات الاقتصادية الحديثة".

برنامج فعالِيات المُلتقى الوطنّي

المُوْسوم بـ: "التوجُه لِلسّياسات المالِيَة والنقدِيَة الفعالة لِمُواجهة الأزمات الاقتِصادِيَة والمالِيَة، وتحقيق الأهداف التنموِيَة لِلدُّول".

رئيس المُلتقى: د/ بهاءُ الدّين طويلْ.

جامِعة باتنة 1 | الحاج لخضر

الجلسة الرئيسِيَة:

التوْقيت: 9:30-9:00

1. آياتٌ مِن القُرآن العظيم.

2. النشيد الوّطنِيّ.

3. كِلمة رئيس المُلتقى:

د/ بهاءُ الدّين طويلْ.

4. كلِمة مُدير المخبر.

أ.د/ كمال عايْشي.

5. كلِمة عميد الكُلِّيَة:

أ.د/ هارون طاهر.

رئيس الجلسة: د/ توفيق خذري

رابِط الجلسة: https://meet.google.com/vyb-ofpp-tus.

الجلسة الاِفتِتاحِيَة:

التوْقيت: 12:00-10:00.	رابِط الجلسة: https://meet.google.com/vyb-ofpp-tus.
رئيس الجلسة: أ.د. سليم بوهيدل.	مُقرِّر الجلسة: د/ إسماعيل بن ديلمي.

التوْقيت:	المُتدخِلون:	عُنوان المُداخلة:	الجامِعة:
10:10-10:00	د/ بلقاسم رحالي؛ د/ بلال بولطيف.	أثر النفقات العامة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2021 باستخدام نموذج ARDL.	جامعة محمد البشير الإبراهيمي -برج بوعريريج.
10:20-10:10	د/ محمد بوزيان؛ د/ سفيان بوسالم.	تحليل دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2010-2021) - دراسة تطبيقية باستخدام أسلوب التحليل العاملي للمركبات الأساسية ACP.	جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي.
10:30-10:20	د/ لطفي بوناب؛ د/ محمد بوناب.	فعالية السياستين المالية والنقدية في الحد من أثار تقلبات الدورات الاقتصادية في الجزائر.	جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة؛ جامعة 08 ماي 1945 -قالمة.
10:40-10:30	أ.د/ أمال بن ناصر؛ د/ سهام بوفلفل.	التعقيم النقدي كآلية للسياسة النقدية ودوره في الحد من تقلبات سعر الصرف في الجزائر للفترة: 2000-2020.	جامعة 8 ماي 1945 –قالمة.
10:50-10:40	د/ حسيبة هدوقة.	الاستراتيجية الأندونيسية في إدارة الأزمة المالية العالمية.	جامعة قسنطينة 2.
11:00-10:50	د/ نبيل بن موسى.	The Role of Monetary and Fiscal Policies in Overcoming the Contemporary Crises and Achieving the Economic Stability: COVID-19 Pandemic as a Case Study.	جامعة محمد لمين دباغين -سطيف 2.
11:10-11:00	أ/ زغدار فاتن؛ د/ توفيق خذري؛ د/ سعدية بوعلاق.	دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي نظريا وتجريبيا.	جامعة باتنة 1؛ جامعة باتنة 1؛ جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة.
11:20-11:10	د/ عبد القادر فار؛ د/ أيوب صكري؛ د/ حاسين صكوشي.	دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 2015-2022.	المركز الجامعي نور بشير -البيض.
11:30-11:20	أ/. صلاح الدين طروش د/ أسماء بودونت.	دور السياسات المالية والنقدية في التخفيف من الأزمات الاقتصادية والمالية -دراسة تحليلية -.	جامعة باتنة 1؛ المركز الجامعي بريكة.
المُناقشة: 12:30-11:30			

رئيس الملتقى
د. بهاء الدين طويل

الجلسة الثانِيَة:

التوْقيت: 10:00-12:30.	رابِط الجلسة: https://meet.google.com/udg-bzun-siu.
رئيس الجلسة: د/حمزة غُواطي.	مُقرِّر الجلسة: د/ فاتح حركاتي.

التوْقيت:	المُتدخِلون:	عُنوان المُداخلة:	الجامِعة:
10:10-10:00	د/ منيرة نوري؛ أ.د/ سهيل زغدود.	أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.	جامعة باتنة 1.
10:20-10:10	د/ عبد القادر روشو.	أهمية التكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي – مقاربة نظرية –.	جامعة تيسمسيلت.
10:30-10:20	د/ براهيم بويعـقوب؛ د/ خديجة زريـقي.	Harmonisation des Leviers Économiques en Algérie (2000-2022) : Analyse Empirique de l'Alignement Stratégique entre Politique Monétaire et Budgétaire pour le Développement Économique.	جامعة وهران 2.
10:40-10:30	أ/ سعيدة سليماني؛ أ.د/ فتيحة طويل.	الضرائب كإحدى استراتيجيات السياسة المالية ومساهمتها في تحقيق الاستقرار في معدلات التضخم- دراسة تحليلية في الجزائر للفترة (2000-2022).	جامعة قسنطينة 2؛ جامعة محمد خيضر -بسكرة.
10:50-10:40	د/ لزهر ساحلي؛ د/ سهام بوصبع,	تأثير السياسة النقدية على التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990 -2022).	جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة
11:00-10:50	د/ نسيمة سابق؛ أ/ عبد العزيز ضيافي؛ أ/ عفاف بن نصر.	رقمنة المالية العامة: المكاسب الاقتصادية.	جامعة باتنة 1؛ جامعة الجزائر 3؛ جامعة باتنة 1.
11:10-11:00	د/ صونية عابد.	الأبعاد التنموية للسياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ومدى تطبيقها في الاقتصاد الجزائري.	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة.
11:20-11:10	د/ بن عودة حساني.	الصناديق السيادية كآلية لتحقيق الاستقرار والتنمية والاقتصادية.	جامعة ابن خلدون -تيارت.
11:30-11:20	أ/ محمد فراجي.	دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية من خلال التجارب الدولية.	جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل.
11:40-11:30	د/ عبد المالك توبي؛ د/ مروة حمايدية.	تحديات السياسة النقدية في ظل تحولات الاقتصاد العالمي.	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة.
المُناقشة: 12:30-11:40			

الجلسة الثالِثة:

التوْقيت: 12:30-10:00.	رابِط الجلسة: https://meet.google.com/vgt-gdxt-gba.	
رئيس الجلسة: د/ بهاءُ الدّين طويلْ.	مُقرِّر الجلسة: د/ مسعود جُماني.	
التوْقيت:	المُتدخِلون:	عُنوان المُداخلة:	الجامِعة:
10:10-10:00	أ/ عبد الحكيم حفظ الله.	سبل معالجة التضخم من خلال السياسة المالية والنقدية اختبار سببية Toda Yamamoto بين معدل التضخم والكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2005_2022.	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة.
10:20-10:10	د/ آسيا الوافي.	الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية _مقاربة نظرية_.	جامعة باتنة 1.
10:30-10:20	د/ جميلة زاوي.	La politique monétaire, un levier de la croissance économique	جامعة وهران 2.
10:40-10:30	د/ ليلى بوحديد.	استخدام الهندسة المالية بالمصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية.	جامعة باتنة 1.
10:50-10:40	د/ نادية عفرون.	Le taux d'intérêt de court terme et la politique monétaire en Algérie	جامعة عبد الرحمان ميرة -بجاية.
11:00-10:50	أ/ محمد قواسمية؛ د/ كهينة أودية؛ أ/ فايزة جاوي.	أثر الصدمات غير المتماثلة لسعر الصرف على معدل التضخم باستخدام نموذج NARDL: دليل تجريبي من الجزائر خلال الفترة 1990-2021.	المركز الجامعي مرسلي عبد الله –تيبازة.
11:10-11:00	د/ كمال باصور.	قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا لقانون النقد والقرض (90-10) ومختلف التعديلات الطارئة عليه باستخدام نموذج (CWN).	جامعة يحي فارس -المدية.
11:20-11:10	د/ أيوب أقوجيل؛ د/ وسام عطوم.	حوكمة السياسة المالية والنقدية عرض وتحليل تجربة سلطنة عمان خلال الفترة 2019-2021 وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر	جامعة باتنة 1؛ جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل.
11:30-11:20	د/ نسيمة التخي.	أثر سياسة استهداف التضخم على النمو الاقتصادي في الدول ذات الدخل المرتفع "المملكة المتحدة نموذجا".	جامعة عمار ثليجي -الأغواط.
11:40-11:30	د/ أمال حموزروقي؛ أ/ نبيل ملكي.	تجربة منطقة الأورو في استغلال أدوات السياسات المالية والنقدية للخروج من أزمة الديون السيادية 2010 دراسة حالة -اليونان –.	جامعة تيسمسيلت
المُناقشة: 12:30-11:40			

رئيس الملتقى
د. بهاء الدين طويل
جامعة باتنة 1

الجلسة الرابِعة:

التوْقيت: 12:30-10:00.	رابِط الجلسة: https://meet.google.com/qjd-cxxb-yfg.	
رئيس الجلسة: د/ وَرْدة شيبان.	مُقرِّر الجلسة: د/ توفيق خذري.	
التوْقيت:	المُتدخِلون:	عُنوان المُداخلة:	الجامِعة:
10:10-10:00	د/ فيصل حذبي؛ د/ عبد القادر رملاوي.	توجهات السياسة النقدية في استهداف التضخم، نظرة تقليدية وحديثة مع عرض بعض التجارب.	جامعة تيسمسيلت.
10:20-10:10	أ.د/ نادية العقون؛ أ.د/ إكرام مرعوش.	المقاربات النظرية في تفسير الأزمات الاقتصادية والمالية.	جامعة باتنة 1.
10:30-10:20	د/ عادل بلجبل؛ د/ ميلود بوخنون	أدوات السياسة المالية ودورها في تشجيع الاستثمار.	جامعة باتنة 1؛ جامعة وهران 1؛
10:40-10:30	د/ عبد الرزاق لبصير؛ د/ حسين خلف الله.	دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية –الوقف أنموذجا-.	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة.
10:50-10:40	د/ حميد سهير.	حجم الحكومة الأمثل والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2022).	جامعة الجزائر 3
11:00-10:50	د/ وردة شيبان؛ د/ حدة طويل؛ أ.د/ سامي مباركي.	استجابة السياسة النقدية في الجزائر لتداعيات أزمة كوفيد 19.	جامعة باتنة 1؛ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة؛ جامعة باتنة 1.
11:10-11:00	د/ عبد الغني العايب؛ د/ إسماعيل بن ديلمي؛	السياسات النقدية والمالية المتبعة لمحاربة ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر	جامعة باتنة 1.
11:20-11:10	د/ هلال عبد السلام؛ د/ مراد بودياب	فعالية السياسات المالية والنقدية في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية باستعمال نماذج الانحدار المتعدد-.	جامعة باتنة 1. المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة.
11:30-11:20	د/ صلاح بوقرورة؛ د/ فارس صحراوي؛ د/ أمال بعيط.	حوكمة السياسة المالية لتحقيق أهداف التنويع والتنمية الاقتصادية – مع إشارة للتجربة النرويجية-.	جامعة باتنة 1.
11:40-11:30	د/ نجاة مسمش؛ د/ سهام شاوش اخوان.	التضخم المرتفع وإعادة النظر في السياسة النقدية في ظل اقتصاد عالمي متغير.	جامعة محمد خيضر -بسكرة؛
المُناقشة: 12:30-11:40			

الجلسة الخامِسة:

التوْقيت: 10:00-12:30.

رابِط الجلسة: https://meet.google.com/voi-eerx-ivw.

رئيس الجلسة: د/ عليْ عماري.

مُقرِّر الجلسة: د/ أميرة بحري.

التوْقيت:	المُتدخِلون:	عُنوان المُداخلة:	الجامِعة:
10:10-10:00	أ/ رياض عيساوي؛ أ/ وهيبة الوهاب.	السياسة المالية والنقدية ودورهما في تحقيق النمو الاقتصادي.	جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة.
10:20-10:10	أ/ أمينة مرداسي؛ د/ بهاء الدين طويل؛ أ.د/ نوفل سمايلي.	مساهمة السياسة المالية التوسعية في عجز الموازنة العامة بالجزائر وطرق تمويل العجز 2010-2022.	جامعة باتنة 1؛ جامعة باتنة 1؛ جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة.
10:30-10:20	أ/ ليلى حكوم؛ ا/ أمينة دربال.	دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة التنمية في الجزائر.	جامعة الدكتور مولاي الطاهر–سعيدة.
10:40-10:30	د/ محمد شريف؛ د/ رمضان لونانسة؛ أ.د/ علي عابد.	تحليل انعكاسات مركبات السياسة النقدية في تحسين مؤشر النمو الاقتصادي–دراسة قياسية حالة الجزائر.	جامعة ابن خلدون -تيارت؛ جامعة باتنة 1؛ جامعة ابن خلدون -تيارت.
10:50-10:40	د/ زكرياء خلف الله؛ د/ دلال لخضر.	أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي والأسعار المحلية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (2002-2202).	جامعة الجيلالي بونعامة -خميس مليانة؛ جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي.
11:00-10:50	د/ ليندة بخوش؛ أ/ أمال بوزير.	دور السياسات المالية والنقدية في مواجهة أزمة كوفيد-19 في الجزائر.	جامعة باتنة 1.
11:10-11:00	د/ هناء بن جميل.	فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها في الجزائر في ظل الأزمات الاقتصادية للفترة (2014-2022).	جامعة 8 ماي 1945 –قالمة.
11:20-11:10	د/ جميلة مسعودي؛ د/ همامة بن عمومة.	مساهمة تطبيق الحوكمة في تفعيل السياسة الاقتصادية في الجزائر.	جامعة محمد خيضر-بسكرة؛ جامعة باتنة 1.
11:30-11:20	د/ حمزة غواطي؛ د/ مسعود جماني؛ أ.د/ محمد لطرش.	السياسات المالية والنقدية كأدوات لدعم النمو الاقتصادي دراسة حالة كوريا الجنوبية.	جامعة باتنة 1.
11:40-11:30	أ.د/ حكيمة مرازقة.	تجارب دولية رائدة في استغلال أدوات السياسات المالية والنقدية لغاية بلوغ الاستقرار والتنمية الاقتصادية.	جامعة باتنة 1.

المُناقشة: 11:40-12:30

الجلسة السادِسة:

التوْقيت: 12:30-10:00.	رابِط الجلسة: https://meet.google.com/ixk-ptof-qgs.	
رئيس الجلسة: أ.د/ سُهَيْل زغدود.	مُقرِّر الجلسة: أ.د/ سامي مباركي.	
التوْقيت:	المُتدخِلون:	عُنوان المُداخلة:	الجامِعة:
10:10-10:00	د/ ميلود بوعبيد؛ أ/ مريم زغيش.	الدورات الاقتصادية وإشكالية الأزمات الاقتصادية والمالية – أزمة الكساد العالمي 1929 نموذجا-.	جامعة باتنة 1.
10:20-10:10	د/ أمينة بلعيد؛ د/ بركة مشنان؛ أ.د/ عيسى بولخوخ.	دراسة نظرية تحليلية لأدوات السياسة النقدية والمالية والعلاقة بينهما.	جامعة باتنة 1.
10:30-10:20	د/ إيمان بوعكاز؛ أ/ جمال صيودة.	السياسة المالية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2020).	جامعة باتنة 1.
10:40-10:30	أ.د/ سليم بوهيدل؛ د/ علي بهدنة.	أثر التوسع في الإنفاق الحكومي على مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2010-2022.	جامعة باتنة 1.
10:50-10:40	د/ فاتح حركاتي؛ د/ علي عماري؛ د/ عيسى بنشوري.	دور السياسة المالية في النمو الاقتصادي بالجزائر.	جامعة باتنة 1، جامعة باتنة 1، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة.
11:00-10:50	د/ أميرة بحري؛ أ/ أميرة قلقول.	العلاقة بين السياسة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة تحليلية خلال أزمة كوفيد 19-.	جامعة باتنة 1.
11:10-11:00	د/ حميد عزري؛ د/ يمينة لونيس.	دور السياسة النقدية المصاحبة لسياسة النفقات العمومية في التحكم في معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.	جامعة محمد خيضر-بسكرة.
11:20-11:10	د/ خديجة تافساست؛ أ.د/ مراد خروبي.	تقييم سياسة استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2022.	جامعة باتنة 1.
11:30-11:20	أ/ محمد عبد الداعي نموشي؛ أ/ حمزة سلام؛ أ/ عبد اللطيف نطاح.	دور حوكمة السياسات المالية والنقدية في إنعاش الاقتصاد الوطني في ظل التحديات والتطورات الراهنة.	جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي؛ جامعة محمد بوضياف -المسيلة؛ جامعة محمد بوضياف -المسيلة.
11:40-11:30	د/ انتصار سليماني؛ أ.د/ صلاح الدين هدوش	التّجارب الدّولية الناجعة لتخطي الأزمات المالية – تجارب دول العربية نموذجا-.	جامعة باتنة 1.

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الرئيس الملتقى
د. بهاء الدين طويل
جامعة باتنة 1

أ/ فاروق بادة

المُناقشة: 11:40-12:30

الجلسة الخِتامِيَة:

التوْقيت: 13:00-13:30.

رابِط الجلسة: https://meet.google.com/vyb-ofpp-tus.

رئيس الجلسة: د/ أميرة بحري.

قِراءة التَوْصِيات.

كلِمة رئيس المُلتقى

لِلإعلان عن اِختِتام أشغال المُلتقى الوطنّي.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1 -الحاج لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

L.E.E.I.L

مخبر الدراسات الاقتصادية في الصناعة المحلية

مشروع البحث التكويني الجامعي PRFU، الموسوم بـ: "مساهمة السياسات المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الأزمات الاقتصادية الحديثة".

شهادة مشاركة

تُمنح هذه الشهادة للسيّد (ة): د/ فاتح حركاتي، جامعة باتنة 1.

عرفاناً وتقديراً منّا على مُشاركتِه (ا) الفعالة في فعاليات المُلتقى الوطني الافتراضي، حول "التوجّهُ للسياسات المالية والنقدية الفعالة لمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية وتحقيق الأهداف التنموية للدول"، المُنعقد يوم 16 ديسمبر 2023. من خلال مُداخلتِه (ا) المُعنونة بـ: "دور السياسة المالية في النمو الاقتصادي بالجزائر".

رئيس الملتقى

د. بهاء الدين ضايف

عميد الكلية

أ.د./ هارون الطاهر

مدير مخبر البحث

أ.د/ عايشي كمال

جامعة باتنة 1– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملتقى وطني افتراضي حول:

" التوجه للسياسات المالية والنقدية الفعالة لمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية، وتحقيق الأهداف التنموية للدول"

دور السياسة المالية في النمو الاقتصادي بالجزائر

(المحور الثاني)

د. حركاتي فاتح•

fateh.harkati@univ-batna.dz

الهاتف: 0662582427

د. علي عماري••

ali.ammari@univ-batna.dz

الهاتف: 0699136840

د. عيسى بنشوري•••

aissa.banchouri@univ-tebessa.dz

0671768681

•- أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر.

••- أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر.

••• - أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة.

ملخص:

تلعب السياسة المالية دورًا حاسمًا في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تشكل أداة رئيسية لتحفيز الاقتصاد وتعزيز الاستثمارات وخلق فرص العمل، وقد هدف البحث إلى إبراز دور السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والاستقرائي بالإضافة للمنهج التحليلي، حيث خلص البحث إلى أن تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي ضعيف كونه لا يمس جميع هياكل الاقتصاد خاصة المنتجة منها، ويعود ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي عدم قدرته على تغطية الطلب الناتج عن التوسع في الإنفاق العام ولجوئه للواردات لامتصاص الطلب الكلي.

الكلمات المفتاحية: مالية، سياسة مالية، نمو، نمو اقتصادية، جزائر.

Abstract

Fiscal policy plays a crucial role in achieving economic growth in Algeria, as it constitutes a major tool to stimulate the economy, promote investments and create job opportunities, and the research aimed to highlight the role of fiscal policy in economic growth in Algeria, where the descriptive and inductive approaches were relied on in addition to the analytical approach, where the research concluded that the impact of public spending on economic growth is weak as it does not affect all structures of the economy, especially the productive ones, and this is due to the weak flexibility of the productive apparatus and its inability To cover the demand resulting from the expansion of public spending and its resort to imports to absorb aggregate demand.

Keywords: finance, fiscal policy, growth, economic growth, Algeria.

مقدمة:

تعتبر السياسة المالية أحد الأدوات الرئيسية التي يمكن استخدامها لتعزيز النمو الاقتصادي في أي دولة. وفي سياق الجزائر، تأتي أهمية السياسة المالية في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاستدامة المالية. يعتبر النمو الاقتصادي هدفًا حيويًا لأي دولة تسعى لرفاهية مواطنيها وتحسين جودة حياتهم.

والجزائر واحدة من الدول النامية التي تواجه تحديات متنوعة في سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي. ومن هنا، يأتي دور السياسة المالية كآلية حيوية لتحفيز الاقتصاد وتعزيز فرص الاستثمار والتنمية. يتعلق هذا الدور بتحديد كيفية توزيع الموارد المالية واستخدامها بشكل فعّال لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرسومة.

تواجه الحكومة الجزائرية تحديات مالية متعددة، بما في ذلك اعتمادها على إيرادات النفط والغاز كمصدر رئيسي للإيرادات. يفرض هذا الاعتماد تحديات كبيرة في ظل تقلبات أسعار النفط العالمية. لذلك، تصبح السياسة المالية ذات أهمية كبيرة في تحقيق التنوdiversification تنوع الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي.

مشكلة البحث: تعتبر السياسة المالية أداة حيوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي. يشكل الاقتصاد الجزائري تحديات كبيرة نتيجة للتغيرات في أسعار النفط والتباينات في سوق العمل العالمي. تطرح هذه المشكلة حاجة ملحة لفحص كيفية تأثير السياسة المالية على تحسين النمو الاقتصادي في الجزائر. ؛ وبناء على ما سبق يمكن طرح التسائل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن لفعالية السياسة المالية أن تسهم في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية دراسة الموضوع إنطلاقا من أهمية

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحقيق ما يلي:

- التطرق إلى الإطار النظري للسياسة المالية.
- توضيح الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي.
- إبراز دور السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الجزائر.

فرضيات البحث: يقوم البحث على الفرضية التالية:

- عدم كفاءة وفعالية السياسة المالية في الجزائر يعتبر أحد الأسباب التي أدت إلى حدوث إختلالات في الاقتصاد الوطني.

المنهج العلمي المتبع:

اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والاستقرائي لوصف الظاهرة محل الدراسة، واستقراء المعطيات المتعلقة بها.

محتويات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى محورين كما يلي:

يتناول **المحور الأول** بالدراسة والتحليل السياسة المالية والنمو الاقتصادي (مدخل مفاهيمي)، أما **المحور الثاني** فهو يتطرق لعرض إسهامات السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الجزائر.

المحور الأول: السياسة المالية والنمو الاقتصادي (مدخل مفاهيمي)

أولا: السياسة المالية.

السياسة المالية هي إحدى فروع السياسة الاقتصادية التي تركز على تحديد وتنفيذ القرارات المالية التي تؤثر على الاقتصاد الوطني. تلعب السياسة المالية دورًا حاسمًا في تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات الحكومية، وهي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي.

1- مفهوم السياسة المالية:

تعددت مفاهيم السياية المالية وسنتطرق لأهمها فيما يلي:

- تشير السياسة المالية إلى تلك السياسة المتعلقة باستخدام خزانة الدولة أو الحكومة المالية وذلك لتحقيق بعض أهداف الاقتصاد الكلي[1].

- السياية المالية عبارة عن: "برنامج تخططه و تنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإرادية و برامجها الإنفاقية لأحداث أثار مرغوبة و تجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي تحقيقا لأهداف المجتمع"[2].

- السياسة المالية تشير إلى الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل لدولة التضخم، وذلك من خلال سياسة الإنفاق والضريبية والقرض العام[3].

2- أنواع السياسة المالية:

هناك نوعين من السياسة المالية؛ الأولى تتمثل في التمويل بالعجز والثانية تتمثل في التمويل بالفائض.

1-1- سياسة التمويل بالعجز: يستند هذا النوع من السياسة المالية على مجموعة من السياسات تتمثل فيما يلي[4]:

أ- التوسع في النفقات العامة:

تسعى الدولة من خلال هذه السياسة إلى زيادة النفقات العامة؛ حيث تشمل كل من المرافق الخدمية والمشروعات العامة، وتوسيع النفقات التحويلية مثل الزيادة في الإعانات الحكومية الذي ينتج عنه رفع نفقات الفرد مما يزيد من نسبة استهلاكه الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة.

---

[1] - D.N .Dwived, (0212), «Macroeconomics theory and policy», 3 rd ,Tata McGraw - hill education private limited, New Delhi india, 2010, p: 600.

[2] - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية. الاسكندرية و بيروت ، 2002، ص: 15.

[3] - مسعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ، ، 2010، ص: 263.

[4] - شريفة منصور وبوحفص حاكمي، " **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر**"، مجلة المنهل الاقتصادي، عدد 2، مجلد 2، جامعة الوادي، الجزائر، 2019، ص: 147.

ب– تسديد جزء من القروض في أقل وقت:

تسعى الدولة من خلال هذه السياسة إلى سداد قروضها قبل حلول الآجال، عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية، في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها والتوسع في الإئتمان المصرفي.

ج– تخفيض الإيرادات الضريبية: يشير فقهاء المالية العمومية إلى أن تخفيض نسبة الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي، شريطة أن تكون تلك الزيادة في صافي الدخل تنفق على السلع الاستلاكية والخدمات، بدلا من الحفاظ عليها في أرصدتهم النقدية.

1–2– سياسة التمويل بالفائض: يقوم هذا النوع من السياسة المالية على عديد من السياسات تتمثل فيما يلي[1]:

أ– التقليص في النفقات العامة: يندرج ذلك ضمن االتجاهات الحالية إلصالح سياسات اإلنفاق العام، حيث يتم تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عنها وتركها للقطاع الخاص والعمل في ذات الوقت على رفع كفاءة المؤسسات العامة، بالنسبة للخدمات التي لا يمكن التخلي عنها وهذا اعتبارا لكون الموارد العمومية ليست متاحة بالقدر الكافي.

ب– التوسع في إصدار القروض العامة: يعني ذلك أن تقترض الدولة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور يكون ذلك االقتراض إما اختياريا أو إجباريا.

ج– زيادة الايرادات الضريبية: يستعمل هذا أألسلوب خاصة عند وجود تضخم، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية لألفراد وقد يصبح لهذه السياسة أثر عكسي، إذا كانت الضرائب تنصب على تقليص االستهالك بالتالي المساس بالقدرة الشرائية لألفراد وخاصة أصحاب الدخل الضعيف[2].

3– أهداف السياسة المالية:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة، وتتمثل أهداف السياسة المالية في تحقيق ما يلي[3]:

3–1– دور السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي:

---

[1] – بوزيان عبد الباسط، **دور السياسة المالية في استقطاب االستثمار أألجنبي المباشر –حالة الجزائر– 2004/1994** ،أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف–، الجزائر، 2006/2007، ص: 63.

[2] – سلوى سليمان، **السياسة الاقتصادية**، وكالة المطبوعات، الطبعة الثانية، الكويت، 2000 ،ص: 161.

[3] **-** عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2014، ص: 190.

تعني بذلك استخدام موارد الدولة، بشكل يراعى فيه ثلاثة جوانب:

الأول: أن النظام الضريبي يلاءم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والوفرة.

الثاني: يتعلق بالممول من عدالة توزيع الدخل ومواعيد الجباية، وملائمتها من حيث النسب المحددة.

الثالث: يخص استخدام القروض العامة الأغراض إنتاجية.

3-2- دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي:

الوصول إلى حجم إنتاج أمثل، بضمان التدخل الملائم للاستثمار الخاص العام، قصد الحصول على أكبر الأرباح أي استغلال الحكومة الإمكانيات المجتمع على أحسن وجه لتحقيق إنتاج أمثل، ويؤدي التوازن الاقتصادي إلى إحداث ٍعانات الإنتاج.

3-3- دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاجتماعي:

يعني تحقيق الرفاهية الأفراد المجتمع في حدود إمكانية وفي إطار العدالة الاجتماعية، أي ضرورة أن يتجسد تدخل الحكومة بضمان التوزيع العادل للمداخيل، وذلك عن طريق: السياسة الضريبية، النفقات العامة (تقديم المنح)، تأثير الدين العام.

3-3- دور السياسة المالية في تحقيق التوازن العام:

يحدث هذا التو ازن بين مجموع الإنفاق الوطني وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة، ضمن مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث يمكن للحكومة أن تحقق الهدف بعدة آليات، أهمها: الضرائب.

ثانيا: النمو الاقتصادي.

النمو الاقتصادي يشير إلى زيادة القيمة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات في اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة. يُعتبر النمو الاقتصادي مؤشرًا هامًا لصحة واستقرار الاقتصاد الوطني، حيث يعكس تطورات الدخل الوطني ومستويات المعيشة. يتأثر النمو الاقتصادي بعدة عوامل، منها الاستثمار، والابتكار، والتكنولوجيا، والعمالة، والتعليم، وسياسات الحكومة.

1- مفهوم النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي عدة تعاريف نذكر منها:

– النمو الاقتصادي هو: "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مع تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فيجب أن ينعكس النمو على مستوى الدخل الحقيقي للفرد[1].

– " يتجلى النمو الاقتصادي في زيادة قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك سواء كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا"[2].

– النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في الناتج المحلي وإجمالي الدخل الوطني مما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[3].

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا إستخلاص ما يلي[4]:

- النمو الاقتصادي هو الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي، أي أنه تغير كمي في الانتاج؛
- هذه الزيادة يجب أن تكون بمعدلات مضطردة، أي مستمرة ومستقرة لفترة طويلة من الزمن؛
- هذه الزيادة يجب أن تكون بمعدلات حقيقية أي يجب استبعاد أثر التضخم؛
- لا يشترط أن يصاحب هذه الزيادة أي تغيرات هيكلية على مستوى إقتصاد الدولة؛
- معدل هذه الزيادة ينبغي أن يفوق معدل زيادة السكان حتى يؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الناتج للفرد.

2– خصائص النمو الاقتصادي: تتميز هذه الخصائص فيما يلي[5]:

– النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي؛

— النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة؛

— التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي؛

---

[1] – عطية عبد القادر حمد عبد القادر، " **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، االسكندرية، 2000، ص: 51.

[2] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005 ،ص: 347.

[3] – محمد زعلاني ، **التطور التكنولوجي كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 3 جامعة محمد خيضر ، باتنة،2011/2010، ص:27.

[4] – الوليد قسوم ميساوي، " أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2016–2017، ص ص: 36–37.

[5] - كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو االقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية – دراسة تحليلية وقياسية–**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان، 2012 /2013 ، الجزائر، ص: 18.

– النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد؛

– يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة؛

– النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص االستثمار؛

– يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني.

2– أنواع النمو الاقتصادي: تتمثل أنواع النمو الاقتصادي فيما يلي[1]:

* **النمو الطبيعي**: وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

* **النمو المخطط**: وهو النمو الذي ح صل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

* **النمو العابر أو غير المستقر**: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول و يزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته إلى النمو بلا تنمية.

* **النمو الاقتصادي الموسع**: يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان وعليه فإن العقل الفردي ساكن.

* **النمو الاقتصادي المكثف**: في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى المكثف تبلغ نقطة الانقلاب وذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع[1].

[1] – محي الدين حمدان ، **"حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل"**، أطروحة دكتوره، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2009 ،ص ص: 8 -9 .

3- محددات النمو الاقتصادي: هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي نذكر منها [2]:

أ-كمية ونوعية الرأس المال البشري: كلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الوطني الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي ، حيث أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة ، كما تستخدم إنتاجية العامل عادة كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات ، أي إنتاجية العمل تؤثر على معدل النمو الاقتصادي ، إذن فنمو السكان يعتبر المصدر الرئيسي للعامل البشري، كما يمثل مصدرا رئيسيا للطلب في المجتمع، فالإنسان يعد الركيزة الأساسية، وهو في الوقت ذاته الهدف الأساسي الذي تسعى عملية النمو لتوفير حياة كريمة له.

ب-كمية ونوعية الموارد الطبيعية : إن نمو اقتصاد معين في أي بلد وكذا إنتاجه يعتمد على كمية ونوعية موارده المحددات الرئيسية لرفع معدل النمو الاقتصادي . الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة ، المياه ، وفرة المعادن... الخ، فقلة أو وفرة الموارد في المجتمع تمثل أحد المحددات الرئيسية لرفع معدل النمو الاقتصادي .

ج- تراكم رأس المال: إن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم االدخار، أي أنه كلفة أو ثمن النمو االقتصادي الذي يضحي به المجتمع من أجل االدخار لغرض تراكم ر أس المال، فال بد للمجتمع أن يضحي باالستهالك المادي إلنتاج السلع ال أرسمالية مثل: المعامل، آالالت، طرق المواصالت، الجسور، المدارس الجامعات والمستشفيات...الخ[3].

د- معدل التطور التكنولوجي: التقدم التكنولوجي يعني الجهود المستمرة التي بلغها المجتمع كله في زيادة استغالل الموارد االقتصادية المتاحة، وهو يعتبر أهم عنصر لعملية النمو االقتصادي، فهو يعمل على تطوير وتحسين رأس المال العيني ورأس المال البشري[4].

و جوهر عامل التقدم التقني والتكنولوجي يكمن في مدى إمكانية االستفادة منه و من أدواته المتاحة في تحسين مستويات إلنتاج، وبالتالي تحسين دخول أألف ارد وتحسين مستوى معيشتهم، والمعرفة الفنية والتقدم

---

[1] – أشواق بن قدور، " **تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي**"، دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013 ، ص: 65.

[2] – ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي. حالة الجزائر** ، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم االقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتوراليه في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014 ،ص ص: 21-22.

[3] – محمود يونس محمد وعبد النعيم محمد مبارك، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2005 ،ص: 406.

[4] – حسين بن عارية، بطاهر سمير، **دور التعليم في النمو الاقتصادي**، مجلة السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، العدد الثاني، ديسمبر 2011 ، ص: 273.

التكنولوجي يجب ان ال يتم حصرها في جانب واحد معين بل يجب ان يمتد أثرها ليشمل الجوانب التعليمية والإدارية والتسويق والإنتاج وغيرها من المجاالت التي تؤثر في النمو االقتصادي وآلياته[1].

المحور الثاني: إسهامات السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الجزائر.

تتعدّد العوامل التي تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق النمو الاقتصادي في أي دولة، ومن بين هذه العوامل، يأخذ السياسة المالية مكانة هامة. في الجزائر، كما في معظم الدول، تلعب السياسة المالية دورًا رئيسيًا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق مستويات مستدامة من النمو.

أولا: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر.

لقد عرف الاقتصاد الوطني تطورات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة ويرجع ذلك إلى التطورات الاقتصادية على المستوى العالمي، حيث تعتبر الجزائر من الدول الرائدة في تصدير المواد الطاقوية، مما جعل نمو اقتصادها مرتبط بالطلب العالمي؛ هذا من جهة وبوضعية أسعار النفط من جهة أخرى.

جدول (01) : تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).

السنة	معدل النمو (%)
2010	3,6
2011	2,8
2012	3,3
2013	2,8
2014	3,8
2015	3,9
2016	3,6
2017	2,9
2018	1,2
2019	1,0
2020	-5,1
2021	3,4

[1] – علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي، (الواقع، العوائق وسبل النهوض)**، دار جليس الزمان، الطبعة ألولى، الأردن، 2010 ، ص: 49.

2022	3,1

المصدر: بينات البنك الدولي، تاريخ التصفح:2023/12/01، الساعة: 13:25.

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2022&locations=DZ&start=1961

من تحليل بيانات الجدول (01) ، نلاحظ أن الاقتصاد الوطني عرف نموا متذبذبا طيلة الفترة (2010-2013) ، ويرجع السبب في ذلك إلى تذبذب أسعار النفط في السوق الدولي، ليسلك الاقتصاد الوطني اتجاها تصاعديا خلال 2014 و 2015 محققا نموا قدر بنحو 3,8 و 3,9% ويرجع ذلك إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، ليعاود الانخفاض طيلة الفترة (2016-2020) ، حيث سجل نموا سالبا طيلة فترة الدراسة والمقدر بنحو 5,1-%، خلال سنة 2020، ويرجع السبب في ذلك إلى انتشار فيروس الحمى التاجية (COVID 19) ، وما صاحبه من إجراءات احترازية من طرف دول العالم بهدف محاولة القضاء على هذا الفيروس، ليعاود الاقتصاد الوطني انتعاشه خلال سنتي 2021 و 2022 محققا نتائجا إيجابية نسبية قدرت بنحو 3,4 و 3,1% على التوالي.

ثانيا: إسهامات النفقات العامة في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2022).

انتهجت الحكومة الجزائر سياسة الانفاق العام بهدف الدفع بعجلة التنمية والرفع من كفاءة الاقتصاد الوطني، ومن هذا العنصر سنتطرق إلى دور النفقات العامة في الناتج الداخلي الخام.

جدول (02) : تطور نسبة مساهمة النفقات العامة في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2022).

الوحدة: مليار دينار

السنوات	النفقات العامة الإجمالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة الإجمالية / الناتج الداخلي الاجمالي (%)
2010	4466,9	2659,7	1807,7	37,2
2011	5731,7	3797,2	1934,5	39,5
2012	7168	4936	2234	45,2
2013	6024,1	4131,5	1892,2	44,6
2014	6996	4494,3	2501,4	46

43,87	3039,3	4617	7656,3	2015
43,7	2711,3	4585,6	7297,5	2016
39,2	4670,3	4677,2	7638,2	2017
38.6	2549,4	2605,4	8223,8	2018
37,8	36760	4895,2	8571,2	2019
37,5	1895,8	5009,3	7856,5	2020
33,7	1984,5	5444,1	8216,4	2021
34,9	-	-	10300,6	2022

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر. http://www.ons.dz

- إحصائيات الدوان الوطني للاحصائيات. www.bankof-algeria.dz

من خلال قيم الجدول (02) ، نلاحظ أن النفقات العامة للميزانية سنة 2010 قدرت بنحو 4466,9 مليار دينار وهي تمثل نسبة 37,2% من إجمالي الناتج الداخلي، أما خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2014) ، فقد سلك الانفاق العام إتجاها تصاعديا حيث حقق أعلى مستوى له طيلة فترة الدراسة والذي قدر بنحو 6969 مليار دينار، محققا ما نسبته 46% من إجمالي الناتج، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نفقات التسيير والتجهيز، وابتداءا من سنة 2015 وحتى سنة 2022؛ عرفت النفقات العامة الاجمالية تذبذبا بين الصعود والنزول حيث حققت أدنى مستوى لها سنة 2016 والذي قدر بنحو 7297,5 مليار دينار ويرجع ذلك إلى الانخفاض في النفقات الجارية، وبالنسبة للنفقات العامة إلى إجمالي الناتج الداخلي، فقد انخفضت نسبتها إلى 39,2%، وأعلى مستوى لها سنة 2022 أين قدرت النفقات العامة الإجمالية بنحو 10300,3 مليار دينار وهي أعلى قيمة حققتها طيلة فترة الدراسة، ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع في النفقات الجارية، بنسبة 38,2%، هذه الزيادة لم تسجل منذ رفع الأجور في 2011، وبالنسبة لإجمالي الناتج فقد ساهمت النفقات العامة بنحو 34,9%.

ثالثا: تطور نسبة مساهمة الايرادات العامة في الناتج الداخلي الاجمالي.

قامت الجزائر بإطلاق مشروع إصلاح نظامها الضريبي سنة 1929، والذي كان يهدف لمعالجة الانخفاض الحاد في إيرادات الميزانية، والذي نتج عنه تراجع حاد في معدلات الناتج الداخلي الخام، وسنتطرق من خلال هذا العنصر لدور الإيرادات العامة في الناتج الداخلي الاجمالي.

جدول (03) : تطور نسبة مساهمة الإيرادات العامة في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2022).

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات العامة الإجمالية	الجباية العادية	الجباية البترولية	الجباية العادية	الجباية البترولية
				الناتج الداخلي الإجمالي (%)	الناتج الداخلي الإجمالي (%)
2010	4392,9	1298	1501,7	29,5	24,8
2011	5790,1	1527,1	1529,4	26,4	26,4
2012	6411,3	1984,3	1519	31,1	23,7
2013	5957,5	2018,5	1615,9	34,1	27,1
2014	5738,4	2091,4	1577,7	40,9	33,7
2015	5103,1	2354,7	1722,9	46,7	33,7
2016	5110,1	2482,2	1682,6	48,6	33
2017	6048	4164,8	2127	32,5	26
2018	6751,4	5061,5	2349,7	33,2	24,2
2019	5641	3933,1	2668,5	32,3	24
2020	6601,6	3719,4	1921,6	30,1	23
2021	6597,5	3982	2609,2	18	30
2022	9467,3	3809,6	5657,7	13,8	34,2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر. http://www.ons.dz

- إحصائيات الدوان الوطني للاحصائيات. www.bankof-algeria.dz

من تحليل بيانات الجدول (03) ، نلاحظ أن الإيرادات العامة الإجمالية سنة 2010 قدرت بنحو 4392,9 مليار دينار بحيث تمثل منها إيرادات الجباية العادية إلى الناتج الإجمالي الداخلي نحو 29,5%، بينما تمثل إيرادات الجباية البترولية نحو 24,8% من إجمالي الناتج الداخلي، أما خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2021) ، فقد عرفت الإيرادات العامة الاجمالية تذبذبا بين الصعود والنزول ويرجع ذلك إلى تذبذب إنتاج مادة النفط بالإضافة لتذبذب أسعارها في السوق العالمي، حيث حققت أدنى مستوى لها سنة 2015 والذي قدر بنحو 5101,3 مليار دينار حيث قدرت نسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج الإجمالي الداخلي بنحو 46,7%، بينما تقدرت إيرادات الجباية البترولية نحو 33,7% من إجمالي الناتج الداخلي ، وحققت أعلى مستوى لها خلال نفس الفترة في سنة 2018، حيث قدرت نسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج الإجمالي الداخلي بنحو 32,3%، بينما تقدرت إيرادات الجباية البترولية نحو 24% من إجمالي الناتج الداخلي، وخلال سنة 2022

حققت الإيردات العامة الإجمالية أعلى قيمة لها والتي قدرت بنحو 9467,3 مليار دينار، منها 3809,6 مليار دينار جباية عادية و 5657,7 مليار دينار جباية بترولية، حيث قدرت نسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج الإجمالي الداخلي بنحو 13,8%، بينما تقدرت إيرادات الجباية البترولية نحو 34,2% من إجمالي الناتج الداخلي.

رابعا: علاقة رصيد الموازنة بالناتج الداخلي الاجمالي.

عجز الميزانية هو حالة تحدث عندما يكون إجمالي النفقات الحكومية أكبر من إجمالي الإيرادات خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى فقدان التوازن في الميزانية ، ومن خلال هذا الجدول سنقوم بتوضيح علاقة رصيد الموازنة بالناتج الداخلي الإجمالي.

جدول (04) : علاقة رصيد الموازنة بالناتج الداخلي الاجمالي خلال الفترة (2010-2022)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	مجموع الإيردات	مجموع النفقات	رصيد الموازنة	الناتج الداخلي الإجمالي	رصيد الموازنة إلى الناتج الداخلي الإجمالي (%)
2010	4392,9	4466,9	-740	11996,6	0,61
2011	5790,1	5731,7	-584	14526,6	0,43
2012	6411,3	7168	-757,3	16115,4	4,70
2013	5957,5	6024,1	-67,4	16648	0,4
2014	5738,4	6996	-1258,4	17228,6	7,26
2015	5103,1	7656,3	-2553,2	16702,1	15,28
2016	5110,1	7297,5	2187,4	17228,6	12,58
2017	6048	7638,2	-1590,2	18906,6	6,38
2018	6751,4	8223,8	-1472,4	20259	0,69
2019	5641	8571,2	-2930,2	20428,3	5,13
2020	6601,6	7856,5	-1255,1	18383,8	6,9
2021	6597,5	8216,4	-838,5	22021,5	3,21
2022	9467,3	10300,6	-192,6	27688,8	0,7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر. http://www.ons.dz
- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات. www.bankof-algeria.dz

من تحليل بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة عجز الموازنة خلال إلى الناتج المحلي الاجمالي سنتي 2010 و 2011، كانت ضعيفة نسبيا بحيث قدرت بنحو 0,61% 0,43% على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية نظرا لتحسن أسعار النفط في السوق العالمي، وخلال سنة 2012 تضاعفت نسبة عجز الموازنة خلال إلى الناتج المحلي الاجمالي لعدة أضعاف حيث قدرت بنحو 4,70% ويرجع >لك إلى ارتفاع النفقات العامة التي بلغت نحو 7162 مليار دينار والذي صاحبه ارتفاع ملموس في كل من الإيرادات العامة وقيمة الناتج المحلي الإجمالي، وخلال سنة 2013 سجلت نسبة عجز الموازنة خلال إلى الناتج المحلي الاجمالي تراجعا قدر بنحو 0,4%، ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الذي عرفته النفقات العامة والإيرادات العامة وما صاحبهمها في انخفاض في النتاج المحلي الإجمالي.

وخلال الفترة الممتدة ما بين (2014-2017) ، فقد عرف عجز الموازنة خلال إلى الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا كبيرا حيث سجل خلال سنة 2015 أعلى نسبة له طيلة فترة الدراسة والتي قدرت بـ: 15,28%، ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الحاد في أسعار البترول، حيث عرفت الجزائر شحا في الموارد تسبب في أزمة اقتصادية بالبلاد، حيث تراجعت الإيرادات العامة التي تتأتى من الجباية البترولية في حين استمرت سياسة الانفاق بوتيرة عالية في إطار برنامج دعم النمو (2015-2019) ، وخلال سنة 2018 استمر عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض حيث سجلت انخفاض شديد حيث قدرت بنسبة 0,69%، ويرجع السبب في هذا لانخفاض إلى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة بالإضافة لانخفاض النفقات العامة في صورتيها سواء كانت نفقات تسيير أو نفقات تجهيز، وخلال السنوات 2019، 2020، 2021، فقد عرف عجز الموازنة خلال إلى الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا نسبيا حيث بلغ على التوالي 5,13% و 6,9% و 3,21% ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض إلى تفشي فيروس كورونا (كوفيد 19)، وإلى ارتفاع النفقات العامة مع تراجع في الإيرادات العامة، وخلال سنة 2022، عرف عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي 0,7%، ويرجع السبب في هذا لانخفاض إلى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة بالإضافة لانخفاض النفقات العامة.

خاتمة:

في إطار استكشاف دور السياسة المالية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، تظهر النتائج والتحليلات أهمية بناء استراتيجيات مالية فعّالة تسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحفيز محركات النمو، وقد تبنَّت الجزائر سياسات مالية متنوعة لتحقيق التوازن والتنمية المستدامة، ومع ذلك تظهر التحديات والعقبات التي تعيق تنفيذ تلك السياسات.

نتائج البحث:

خلص البحث إلى النتائج التالية:

_ عدم كفاءة وفعالية السياسة المالية المطبقة في الجزائر وتعتبر سببا من الأسباب التي أدت إلى حدوث إختلالات في الاقتصاد الوطني.

_ تستخدم الحكومة الجزائرية الإنفاق العام كأحد أدوات سياسة المالية لتحفيز النمو الاقتصادي. يتم توجيه الإنفاق نحو مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدعم البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات العامة.

_ يتم توجيه السياسات المالية نحو دعم الاستثمارات وتشجيع ريادة الأعمال. يتم ذلك من خلال توفير حوافز مالية وتسهيلات للشركات وتحسين بيئة الأعمال.

_ تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي ضعيف كونه لا يمس جميع هياكل الاقتصاد خاصة المنتجة منها، ويعود ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي عدم قدرته على تغطية الطلب الناتج عن التوسع في الإنفاق العام ولجوئه للواردات لامتصاص الطلب الكلي.

_ تبيعة الموازنة للتغيرات الخارجية (أسعار الصرف وأسعار النفط) ، باعتبار الجزائر بلد ريعي بامتياز يعتمد في إيراداته على عائدات البترول، فالسياسة المالية للجزائر مرتبطة بأسعار البترول، فحين ترتفع أسعار البترول ترتفع معها الغيرادات المتأتية من الجباية البترولية فتنتهج الدولة سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب المفروضة، وبالتالي يزداد معدل النمو ويتقلص العجز، والعكس صحيح حين تنخفض أسعار النفط تتبع الجزائر سياسة إنكماشية بتقليص الإنفاق ورفع معدلات الضرائب فيتراجع معدل النمو ويزيد العجز.

_ إن تأثير السياسة المالية يمكن أن يكون إيجابيًا على النمو الاقتصادي في الجزائر، خاصة عندما تتمثل هذه السياسات في تحفيز الاستثمار وتعزيز الإنتاجية.

مقترحات الدراسة:

_ على الدولة أن تعيد النظر في التحديات المتعلقة بتنفيذ سياسات تحفيز الاستثمار وتعزيز الإنتاجية ، مثل توجيه الإنفاق الحكومي بشكل فعال، والتعامل مع التقلبات في أسعار النفط التي تؤثر بشكل كبير على موارد الدولة.

_ يتعين على السياسة المالية الجزائرية أن تكون ديناميكية ومتكيفة مع التحولات الاقتصادية العالمية والمحلية، مع التركيز على تعزيز القدرة التنافسية وتنويع الاقتصاد.

_ ينبغي أن تتبنى الحكومة إصلاحات هيكلية لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الشفافية والحوكمة.

_ يمكن أن تكون السياسة المالية عاملًا حاسمًا في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر، ولكن ذلك يتطلب التزامًا دائمًا بتحسين الإدارة المالية وتحقيق التوازن بين الاستهلاك والاستثمار. من خلال تنفيذ مجموعة من الإصلاحات، حيث يمكن للجزائر أن تخطو على مسار النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق تحسينات في مستويات العيش لمواطنيها.

_ تحديد وتنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة التي تحمل إمكانيات نمو كبيرة، مثل الطاقة المتجددة أو التكنولوجيا الرقمية.

_ تقديم حوافز وتسهيلات لشركات القطاعات الواعدة لتعزيز مساهمتها في النمو الاقتصادي.

_ تعزيز تكامل السياسات بين القطاعات المالية والاقتصادية والاجتماعية لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

أولا باللغة العربية.

- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية ـ الاسكندرية و بيروت ، 2002.
- مسعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ، ، 2010.

- شريفة منصور وبوحفص حاكمي، " **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة حالة الجزائر"**، مجلة المنهل الاقتصادي، عدد 2، مجلد 2، جامعة الوادي، الجزائر، 2019.

- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية ـ الاسكندرية و بيروت ، 2002.
- مسعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ، ، 2010.
- شريفة منصور وبوحفص حاكمي، " **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة حالة الجزائر"**، مجلة المنهل الاقتصادي، عدد 2، مجلد 2، جامعة الوادي، الجزائر، 2019.

- عطية عبد القادر حمد عبد القادر، " **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، االسكندرية، 2000.
- هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

– محمد زعلاني ، **التطور التكنولوجي كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 3 جامعة محمد خيضر ، باتنة،2011/2010.

– الوليد قسوم ميساوي، " أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2016-2017.

- كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو االقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية – دراسة تحليلية وقياسية–**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان، 2012 /2013 ، الجزائر.

– محي الدين حمدان ، **"حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل"**، أطروحة دكتوره، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2009.

– أشواق بن قدور، **" تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي"**، دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.

– ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي . حالة الجزائر** ، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم االقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014.

– محمود يونس محمد وعبد النعيم محمد مبارك، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2005.

– حسين بن عارية، بطاهر سمير، **دور التعليم في النمو الاقتصادي**، مجلة السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، العدد الثاني، ديسمبر 2011.

– علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي، (الواقع، العوائق وسبل النهوض)**، دار جليس الزمان، الطبعة أألولى، الأردن، 2010.

ثانيا باللغات الحية.

- D.N .Dwived, (0212), «Macroeconomics theory and policy», 3 rd ,Tata McGraw - hill education private limited, New Delhi india, 2010, p: 600.

ثالثا: مواقع الويب.

– تقارير بنك الجزائر. http://www.ons.dz

- إحصائيات الدوان الوطني للاحصائيات. www.bankof-algeria.dz